

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم العمل المقاوالاتي وتحقيق التنمية في الجزائر

بوخضرة مريم	&	سوالمية لمية	&	د.بوفاس الشريف
طالبة دكتوراه تخصص إدارة أعمال		طالبة دكتوراه تخصص إدارة أعمال		أستاذ محاضر " أ "
كلية العلوم الاقتصادية التجارية		كلية العلوم الاقتصادية التجارية		كلية العلوم الاقتصادية التجارية
وعلوم التسيير بجامعة سوق أهراس.		وعلوم التسيير بجامعة سوق أهراس.		وعلوم التسيير بجامعة سوق أهراس.

ملخص:

لا شك أن العمل المقاوالاتي أصبح ضرورة بعد التغيرات التي شهدتها الجزائر خاصة خلال العشرية الأخيرة، حيث أصبحت تسعى إلى تبني استراتيجيات وتوجهات لدعم المقولة والنهوض باقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد كخيار استراتيجي لدعم المقاوالاتية نظرا لسهولة إنشائها وقدرتها على التكيف مع التغيرات المختلفة إضافة إلى دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم المقاوالاتية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عن طريق الاستعانة ببعض الإحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: المقاوالاتية في الجزائر ،التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

There is no doubt that the Entrepreneurial work has become a necessity after changes in Algeria, especially during the last decade, as it become seeking to adopt strategies and directions to support entrepreneurship and improve its economy and achieve economic and social development, Therefore the small and medium enterprises are considered as a strategic option to support entrepreneurship due to its ease of establishment and its ability to adapt to various changes in addition to its active role in achieving economic and social development, and through this paper we will try to shed light on the medium and small enterprises as a mechanism to support the entrepreneurial in Algeria and their contribution in achieving the development on the economic and social level. by using some statistics about the small and medium enterprises in Algeria.

Keywords: Entrepreneurship in Algeria, Economic and Social development, small and Medium Enterprises

مقدمة:

يعتبر التوجه المقاوالاتي من بين المصطلحات الجديدة والمتغيرات التي تؤثر على مجال ريادة الأعمال من دون شك، ويكون ذلك من خلال المفاول كعنصر اجتماعي فهو ممثل للتصرفات الاجتماعية متلازمة أحيانا فرديا واجتماعيا، وكثيرا ما يتجسد العمل المقاوالاتي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر في الوقت الراهن أحد أهم الأساليب المتبناة من طرف البلدان لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت الجزائر إلى القيام به من خلال تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلى النهوض بالعمل المقاوالاتي من خلالها، وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع النشاط المقاوالاتي في الجزائر وما الدور التنموي الذي يمكن أن يؤديه؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمقاوالاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - ✓ ما هي أهم المراحل التي مر بها نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
 - ✓ ما واقع ممارسة المقاوالاتية في الجزائر وما الذي حققته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؟
- أهمية البحث :**

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- ✓ يعد البحث إضافة معرفية من حيث مفهوم المقاوالاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ محاولة إعطاء نظرة حول دور المقاوالاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ البحث عن أساليب واستراتيجيات جديدة لإنجاح المقاوالاتية في الجزائر لكونها تعد بديلا للمحروقات.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ توسيع المعارف حول مفهومي المقاوالاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ زيادة الوعي بأهمية العمل المقاوالاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تقديم مقترحات عملية بشأن آليات وإجراءات ترقية وتطوير المقاوالاتية في الجزائر.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة و الإلمام بجوانبها الفرعية تم الاعتماد في دراسة هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع، إذ ركزنا على إثراء الشق النظري المتعلق بالمقاوالاتية وأهميتها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصنا مجالا لدراسة حالة الجزائر بغية تسليط الضوء على واقع العمل المقاوالاتي في الجزائر .

هيكل البحث: تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

- ✓ المحور الأول- التأصيل النظري للمقاوالاتية؛
- ✓ المحور الثاني- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓ المحور الثالث- واقع المقاوالاتية في الجزائر.

المحور الأول: التأصيل النظري للمقاوالاتية:

أولاً: تعريف المقاوالاتية:

لا يوجد إجماع حول مفهوم محدد للمقاوالاتية حيث تعددت وتختلف تعاريفها كونها تعد في الوقت الراهن من بين الاتجاهات البحثية المهمة ،ونذكر من أهم التعريفات مايلي:

المقولة حسب المشرع الجزائري هي:

"عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"¹

تعرف المقاوالاتية بأنها: " مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الفرد لميول مقاوالاتية إلى غاية تبني السلوك المقاوالاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقولة، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تعرف بالتوجه المقاوالاتي"²

"المقاوالاتية تشمل مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، بشرية...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكّل وان يكون قادراً على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاوالاتية جديدة"³

ويمكن تعريفها بأنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، انه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"⁴.

عموماً يمكن القول أن المقاوالاتية هي القدرة والرغبة في إنشاء عمل جديد ذو قيمة يتسم بالإبداع والمخاطرة مع تخصيص الوقت والجهد والمال من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

ثانيا: خصائص المقاوالاتية

يمكن إبراز خصائص المقاوالاتية في العناصر التالية:⁵

- ✓ تعتبر المقولة أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى الإبداع بمختلف أشكاله؛
- ✓ المقولة هي جهد موجه للتنسيق بين عمليات الإنتاج والبيع؛
- ✓ المقولة عبارة عن مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية المستندة على المبادرة الشخصية والقدرة على تحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة التغير؛
- ✓ المقولة تعني الإدراك الكامل للفرص والتحديات؛
- ✓ إن المقولة هي نهج أو مسار يتبعه الفرد المقاول من أجل انجاز عمل مقاوالاتي خاص به.

ثالثا: مصطلحات ذات الصلة بالمقاوالاتية

- ✓ **المقاول:** هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة بشكل مستقل -إذا كان لديه الموارد الكافية- على تحويل فكرة جديدة واختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة يتصف بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد⁶.
- ✓ **ثقافة المقولة:** هي مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول منها الاستقلالية، الإبداع، المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطر، كما أنها مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصبغ المسار المقاوالاتي من الفكرة إلى التجسيد كما أنها تعبر عن الفكر المؤسسي والقيم الثقافية الجماعية⁷.
- ✓ **العملية المقاوالاتية:** هي قدرة تعريف وتقييم الفرص ثم تطوير خطة المشروع المناسبة ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وإدارة المشروع المنبثق وتمتاز العملية المقاوالاتية بأنها شاملة وديناميكية⁸.
- ✓ **المقاوالاتية المؤسسية:** التي تمثل المقاول داخل التنظيم أو عمل مشاريع تابعة للمنظمة وتمتاز بمخاطرة أكثر و خصوصا المخاطرة المالية وأقل سيطرة على البيئة التي تعمل بها⁹.
- ✓ **الروح المقاوالاتية:** يعد أشمل من روح المؤسسة ويرتبط بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاوالاتي لان هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتفاشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من اجل تحويلها لمؤسسة¹⁰.

رابعا: أهم صور المقاوالاتية

المقاوالاتية ليست فقط إنشاء مؤسسة جديدة بل تتعدى إلى صور وأشكال أخرى أهمها:

1- **المقاوالاتية كفرص للأعمال:** حيث يرى كل من **Shane et Venkatarmine** بأن المقاوالاتية هي مجموعة من العمليات لاكتشاف فرص لإنشاء سلع وخدمات مستقبلية يتم اكتشافها، تقييمها واستغلالها. حيث أن الفرصة حسب (**Cassan1982**) هي حالات سوقية أو سلع جديدة، خدمات، مواد أولية وطرق تنظيمية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكلفتها الإنتاجية¹¹.

2- **المقاوالاتية كمفهوم إنشاء منظمة:** هذا النموذج مرتبط أكثر بالبروز المنظماتي، ومعناه العمليات التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة وجاء هذا المفهوم على يد (**gartner**) ثم تطور على يد كتاب آخرين، من خلال هذه المقاربة فالمقاوالاتية تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة معناه النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد (مادية، معلوماتية، بشرية ...) من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل¹².

3- **المقاوالاتية ازدواجية بين الثنائية الفرد/خلق للقيمة:** حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاوالاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها، وللتوضيح أكثر لهذه المقاربة يعرف **Fayolle** المقاوالاتية كحالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي (استهلاك الوقت، المال، الطاقة...) ومشروع أو منظمة جديدة أو منظمة قائمة في شكل مقولة، القيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية، مالية، وشخصية التي تحصل عليها المنظمة المحركة والتي تمنح الرضا للمقاول والمتعاملين أو المهتمين. بالنسبة للمقاول يحصل على فوائد مالية ومادية لكن أيضا يحصل على استقلالية السلطة أو إثبات الذات بين الآخرين، أما بالنسبة للزبائن فيحصلون على الرضا من خلال استهلاك السلعة أو الخدمة بالنسبة للممولين يحصلون على فوائد مالية فعلية ومستقبلية¹³.

4- **المقاوالاتية كمفهوم للابتكار:** بالنسبة لبعض الكتاب المقاوالاتية هي الحلقة المفقودة بين الفكرة وتسييرها أنها تسمح بالتمييز بين المقاول والمسير، نموذج الابتكار ناتج عن أعمال **Schumpeter** وما جاء به من نظرية "التدمير الخلاق" والتي تفسر أهمية المقاوالاتية ودور الابتكار لتحقيق ذلك، ولم يكن هناك إجماع حول مفهوم الابتكار حيث ينظر له من المنظور الضيق على أنه مرتبط بالجواب التكنولوجية أما من المنظور الواسع ينظر إليه ضمن مساحة واسعة للتغير، فالابتكار يرجع إلى قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، فالابتكار هو إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل، أنه اكتشاف أو تحويل منتج أنه اقتراح للعمل، التوزيع أو البيع¹⁴.

خامسا: دور المقاوالاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تلعب المقاوالاتية دورا كبيرا في العديد من المجالات خاصة فيما يتعلق بالتشغيل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تولي دول العالم النامية والسائرة في طريقه أهمية بالغة وذلك راجع إلى العناصر التالية:¹⁵

- ✓ توفر فرص عمل فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة، مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي هي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية؛

✓ قدرة المقاولات في التأقلم تبعاً لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة؛

✓ توفر العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير، إذا ما تم تهيئة الظروف للقيام بذلك؛

✓ المساهمة في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة عن طريق المقاولات من الباطن سواء بالمواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية؛

✓ الاستفادة من الخامات التكنولوجية والمحلية؛

✓ العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية من خلال توكيل معظم مشروعات البناء إلى المقاولين من خلال المناقصات والمزايدات القانونية؛

✓ قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

✓ بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛

إضافة إلى العناصر التالية: ¹⁶

✓ **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:** من خلال إحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وتحويل المشاريع والمنظمات وجعلها أكثر ابتكاراً؛

✓ **إيجاد أسواق جديدة :** من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين؛

✓ **نشر روح المقاوالاتية والقيم الاجتماعية:** المقاولون هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاوالاتي على المجتمع والبيئة، قامت المؤسسات الكبرى بتبني استراتيجيات رسمية للمسؤولية الاجتماعية تعمل على الإدماج المطلوب للانشغالات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتهم

وبتفاعلهم مع المتعاملين الاقتصاديين مثل: إطلاق منتج يحترم البيئة ومتطلبات المستهلكين...

المحور الثاني: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أول محاولة لتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1974 - 1977)، الذي وضعت وزارة الصناعة والطاقة معطية التعريف الآتي ¹⁷:

نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- مستقلة قانوناً؛

- تشغل أقل من 500 شخص؛
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.
- أما المحاولة الثانية، فقد قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري: اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي:
 - تشغل أقل من 200 عامل؛
 - تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.
- ثم كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ركز هذا التعريف على المعيار النوعية، والذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها:

" كل وحدة إنتاج ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عمومية".
- قد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بأنها:¹⁸
 - تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
 - رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج وإيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛
 - تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%.

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر¹⁹

1- المرحلة الأولى: مرحلة ما بين 1962-1979: الدولة هي المقاول الرئيسي في البلاد

تمثلت أهم التغيرات الحاصلة في هذه المرحلة فيما يلي:

- بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 (الأمر رقم: 62 / 20 الصادر في: 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم: 62 / 32 الصادر بتاريخ: 1962 / 11 / 22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة...) كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة؛
- منذ بداية سنة 1965، أخذت الشركات العمومية مكانا بارزا من حيث الإنتاج والقيمة المضافة واستمر ذلك لغاية نهاية سنوات 90؛

• خلال الفترة الممتدة بين 1965-1970، أنشأت الدولة حوالي عشرين شركة وطنية في قطاع الصناعة من أجل بناء قاعدة لسياسة التصنيع المكثف التي سوف تشهد ها البلاد خلال العقد 1970. هذه الشركات الجديدة كرسست سياسة التسيير الذاتي المنتهجة منذ عام 1963. وخلال هذه الفترة وحتى منتصف العقد، 70 ظهرت شركات أخرى بنفس الشكل القانوني في قطاعات أخرى من النشاط الاقتصادي: الزراعة، والتجارة، والنقل، والإسكان، والأشغال العامة ...

• إثر عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في عام 1982، وصل عدد الشركات إلى 150 شركة، مع 1000 وحدة لإنتاج للسلع والخدمات، فقدت شكلت الخلية الأساسية لهذا النظام الاقتصادي الذي تعتبر فيه الدولة المقاول الرئيسي. ففي هذا النظام، تعتبر الدولة، المالكة للموارد المالية في المقام الأول من خلال استغلال النفط والغاز في عملية تخصيص الموارد في سياق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الخماسية، الرباعية، كل ثلاث سنوات، وحتى على سنتين اثنتين، وبالتالي فرضت الدولة نفسها كمقاول وفاعل رئيسي في الاقتصاد، مالكة هذه الشركات و مسؤولة عن إنشاءها وتسييرها أيضا.

2- المرحلة الثانية: مرحلة ما بين 1980 - 1993

أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

• صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في: 21/ 08 /1982)، أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم رقم: 242/80 المؤرخ في: 4 أكتوبر 1980)، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم رقم: 88/ 192 المؤرخ في: 4 أكتوبر 1988)، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر إلى المساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وتطور علاقتها معها قامت اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات والقوانين، كان الهدف منها التوجه نحو انفتاح اقتصادي وتهيئة الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني؛

• في سنة 1993 تم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 05/ 10 /1993 الذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين والخاص والأجانب والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات... إلخ. واستمرت هذه الإجراءات المماثلة بعد 1993 حيث أصبحت لها تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

• في سنة 1991 أنشأت الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 من أجل ترقية هذه المؤسسات، وقد كانت مكلفة بما يلي:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المساهمة في إيجاد الحلول لهذا القطاع؛
 - إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع؛
 - تبني سياسة ترقية للقطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وقد مرت هذه الوزارة بعدة تطورات ، فقد أضيف إليها بعد ذلك قطاع الصناعات التقليدية، وبعد التعديل الحكومي في 29 ماي 2010، أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل، وكذلك المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تجدر الإشارة هنا في الإطار أن هذه الوزارة تم إنهاء مهامها بصفة نهائية في ماي 2014، أين تم إدماجها مع وزارة الصناعة المسماة اليوم " وزارة الصناعة والمناجم.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة ما بين 1994-2003

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أبريل 1994- 31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى ما بين 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر .

وأدت هذه العلاقة من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، وهو الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد في تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁰ ، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة من الآلية الجديدة بغية توفير مناخ اقتصادي ملائم لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهمية هذه المؤسسات على المستويين الفردي والاجتماعي في: ²¹

1- **على مستوى الفرد (صاحب المشروع):** تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي:

- تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي؛
- يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية و العلمية لخدمة مشروعه، وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، تكتشف أن الكثيرين منهم قد بدأوا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم.

2 - **على مستوى المجتمع:** تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي:

- تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي؛
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛
- تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات؛
- تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية و في الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم. كما تظهر أهميتها من خلال:
- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع؛
- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم؛
- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات؛
- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخل والمعيشة كالطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيل الأفراد .

المحور الثالث - واقع المقاوлатية في الجزائر.

أولاً: التوجه المقاولاتي في الجزائر من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يظهر نشاط العمل المقاولاتي في الجزائر من خلال الجداول الموضحة أدناه:²²

الجدول رقم(1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب مجال النشاط و القوى العاملة في نهاية سنة 2016 .

النسبة %	القوى العاملة الإجمالية	النسبة %	العدد الإجمالي م ص م	من 50 إلى 249 أجير		من 10 إلى 49 أجير		من 1 إلى 9 أجير		مجال النشاط
				العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	
36.43	10572	24.87	97	10144	82	428	15			الصناعة
26.64	7731	20.77	81	7190	54	513	23	28	4	الخدمات
21.38	6204	46.41	181	2878	32	3203	115	123	34	الزراعة
14.36	4169	7.18	28	4046	24	123	4			الأشغال العمومية والري
1.20	348	0.77	3	305	2	43	1			المناجم والمحاجر
100	29024	100	390	24563	194	4310	158	151	38	المجموع

المصدر: Direction des systèmes d'information et de statistiques, ministère de l'industrie, de la

PME et de la promotion de l'investissement, sur le site :

<http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تنشط في كافة مجالات النشاط المختلفة، خاصة قطاع الزراعة بما نسبته 46.41% يليها النشاط الصناعي بنسبة 24.87% ومن ثم الخدمات بنسبة 20.77% فقط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يساهم في تشغيل 36% من اليد العاملة في قطاع الصناعة تليها الخدمات ثم الزراعة وهذا يدل على مساهمة هذه المؤسسات في تقليص البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم(2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط في نهاية سنة 2016

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الزراعة	6130	0.60
المحروقات، الطاقة والمناجم	2767	0.27
الأشغال العمومية والري	174848	17.10
الصناعة	89579	8.76
الخدمات والمهن الحرة	513647	50.25
الصناعات التقليدية	235242	23.10
المجموع	1022231	100

المصدر: Direction des systèmes d'information et de statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية 2016 يقدر ب 1022231 مؤسسة ويتركز نشاطها في قطاع الخدمات بنسبة 50.25% يليها قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 23.10 ثم قطاع الأشغال العمومية والري بنسبة 17% ومن هنا نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم في تقليص البطالة بنسبة معتبرة خاصة في قطاع الخدمات.

الجدول رقم(3): التطور في مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2016/2015):

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	نسبة التطور
المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	934569	1022621	9.42%

المصدر: Direction des systèmes d'information et de statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement .

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2015 إلى 2016 بما نسبته 9.42% في كافة القطاعات المختلفة مما يمثل نموا معتبرا لعدد هذه المؤسسات يقدر بـ 88052 مؤسسة وهذا يدل على التوجه الكبير نحو المقاوميات من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ثانيا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر من خلال الجداول الموضحة أدناه:

الجدول رقم (4): التطور في عدد الوظائف المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	سنة 2015	النسبة %	سنة 2016	النسبة %	نسبة التطور %
المؤسسات ص و م الخاصة	2327293	98.16	2511674	98.86	7.92
المؤسسات ص و م العمومية	43727	1.84	29024	1.14	- 33.62
المجموع	2371020	100	2540698	100	7.16

المصدر: Direction des systèmes d'information et de statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن إجمالي عدد القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية عام 2016 بلغ ما مجموعه 2540698 موظف، منها فقط 29024 موظف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة. مما يفسر سياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص وفقا لما يتماشى والتوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد تحكمه ميكانيزمات السوق والتنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للقوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد زيادة بنسبة 7.16% بين عامي 2015 و2016.

الجدول رقم (5): تطور القيمة المضافة للمؤسسات (خارج قطاع المحروقات HH) حسب القطاع القانوني

2015		2014		2013		2012		2011		2010		السنوات
%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	القطاع القانوني
14.	131	13	1187	11.7	893.	12.	793.	15.	923.3	15.0	82	حصة
22	3.3	.9	.93	0	24	01	38	23	4	2	7.	القطاع
	6										53	العام من
												القيمة
												المضافة
85.	792	86	7338	88.2	6741	87.	5813	84.	5137.	84.9	46	حصة
78	451	.1	.65	9	.19	99	.02	77	46	8	81	القطاع
											.6	الخاص
											8	من
												القيمة
												المضافة
100	923	10	8527	100	7634	100	6606	100	6061	100	55	المجموع
	7.8	0									09	
	7											

المصدر: Direction des systèmes d'information et de statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) بأن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2010 إلى 2015 إلا أن القطاع الخاص يحقق قيمة مضافة أكثر من القطاع العام نظرا لأن المؤسسات الخاصة تعتمد على التمويل الخاص واهتمامها

بتحقيق الربحية ولان مشاريع المقاوлатية الخاصة تتميز بالإبداع والابتكار نظرا لأنها تتميز بقدر أكبر من الحرية.

خاتمة:

إن التوجه المقاولاتي أصبح من أهم المبادرات التي تحقق التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت تسعى الجزائر وغيرها من الدول التي يعتمد اقتصادها على المحروقات بالبحث عن بدائل أخرى للنهوض باقتصادها وتحريك عجلة التنمية عن طريق تشجيع المشاريع المقاوлатية باعتبارها القاطرة الأمامية لها محدثة بذلك نهضة اقتصادية واجتماعية، ولا شك أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم صور المقاوлатية التي تسعى إلى خلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة.

لكن التجربة الجزائرية في مجال المقاولات تعد حديثة نوعا ما لذا يجب العمل على ترقية المشاريع المقاوлатية للوصول إلى تحقيق التنمية والوصول إلى نمو سليم في الاقتصاد الوطني .

النتائج: من خلال ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ تعد المقاولاتية احد أهم التوجهات الحديثة في الجزائر نظرا انخفاض أسعار المحروقات؛
- ✓ يعد إنشاء وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أشكال المقاولاتية؛
- ✓ تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من أهم الركائز المعتمد عليها في امتصاص البطالة، من خلال توفير مناصب الشغل والزيادة في حجم الاستثمارات ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي والقيمة المضافة؛
- ✓ تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، كسهولة تأسيسها وتكوينها وبنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها كما تتميز بالمرونة و القدرة التفاعل مع المتغيرات المختلفة؛
- ✓ تتميز القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنوع من حيث النشاطات أبرزها الخدمات والزراعة والصناعات التقليدية؛
- ✓ يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات التي تحقق نمو اقتصاديا واجتماعيا نظرا لتشجيعه للمبادرات الفردية والابتكار وتركيزه على تحقيق الربحية.
- الاقتراحات:** عموما يمكننا تقديم جملة من المقترحات أهمها:
- ✓ ضرورة تعميم مفهوم المقاولاتية لدى كافة فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب و تحسيسهم بأهميتها في خلق مناصب الشغل وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة توفير المرافقة للمشاريع الصغيرة من اجل ضمان نجاحها واستمرارها؛
- ✓ تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها في كافة المناطق؛

- ✓ العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في وتسهيل الإجراءات مع البنوك من اجل تحفيز الشباب على الإبداع وإنشاء مشاريعهم الخاصة؛
- ✓ تضافر في الجهود و التعاون بين الجهات الحكومية و غير الحكومية و ضرورة مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم و الضرائب و الإعفاء منها في بعض الأحيان. ورفع القدرات التنافسية لمشاريع المقاوлатية الرائدة و التنسيق و التعاون بين جميع الفاعلين الاقتصاديين؛
- ✓ تعزيز العلاقة بين الجامعة والشركاء الاجتماعيين من خلال الاتفاقيات وإدراج مواد مثل: الثقافة المقاوлатية ومختلف المقاربات التي تساعد الشاب على خلق مؤسسته الخاصة بعيدا عن ثقافة العمل المأجور في القطاع العام؛
- ✓ إعادة توجيه المشاريع على ضوء حاجيات السوق والتنمية المحلية؛
- ✓ تكوين إطارات مختصة تنشط في مختلف الوكالات من اجل مرافقة المستفيدين؛
- ✓ تكوين أصحاب المشاريع في مجال التسيير خلال الفترة ما قبل تجسيد المشروع المقاوлатي وما بعد الإنشاء؛
- ✓ العمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي أشكال المقاوлатية في الجزائر والتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تواجهها بغرض الوصول الى نهضة اقتصادية واجتماعية.

قائمة الهوامش والمراجع:

- ¹ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المادة 549 من القانون المدني، الباب التاسع، الفصل الأول :عقد المقاولة.ص9.
- ² سلامي منيرة/ قريشي يوسف، التوجه المقاوالاتي للمرأة في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص60.
- ³ الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاوالاتية من خلال التعليم المقاوالاتي، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص11.
- ⁴ قوجيل، محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاوالاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص15.
- ⁵ الحدي نجوية، المقاوالاتية كرهان لامتناهات البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص96.
- ⁶ خذري توفيق/ بن الطاهر حسين، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -المسارات والمحددات-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي2013، ص4.
- ⁷ بدرابي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاوالاتي، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان2015، ص20.
- ⁸ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص17.
- ⁹ الجودي محمد علي، نفس المرجع السابق، ص18.
- ¹⁰ سلامي منيرة ،التوجه المقاوالاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012، ص3.
- ¹¹ Laviolette ,Eric Michael et Loue, Christophe, **Les compétences entrepreneuriales. Définition et construction d'un référentiel**, communication au séminaire l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg , Suisse,2006, p4.
- ¹² قوجيل محمد، مرجع سابق، ص17
- ¹³ دباح نادية، دراسة واقع المقاوالاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص:23-24.
- ¹⁴ قوجيل محمد، مرجع سابق، ص ص: 18-19
- ¹⁵ طويطي، مصطفى، استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاوالاتية -التجربة الجزائرية نموذجا-، مقال منشور بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7،جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2015، ص ص:14-15.
- ¹⁶ قوجيل محمد، مرجع سابق، ص23.

¹⁷ قوجيل محمد، مرجع سابق ، ص133.

¹⁸ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ،2011،ص10.

¹⁹ قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص:133-137.

²⁰ الأمر رقم:03/01 الصادر في: 20 أوت 2001 ،القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم:01 /18 الصادر في:12 /12 /2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد77.

²¹ عبد الستار عبد الجبار موسى ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 34، 2012، ص4.

²² Direction des systèmes d'information et de statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, sur le site : <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>.